

Distr.: General
4 January 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة التاسعة والعشرون
٢٦-١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

بربادوس

* استُسخِنت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-00101(A)



* 1 8 0 0 1 0 1 *

أولاً - ملحة عامة

- ١- يرتبط قيام حكومة بربادوس باستحداث آليات لحماية حقوق الإنسان ارتباطاً لا ينفصم بجهود الحكومة الرامية إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان. وتعترف حكومة بربادوس بأنه ينبغي حماية جميع الأشخاص من جميع أشكال الاستغلال. وبناء على ذلك، تُبذل جهود مستمرة لضمان أن تكون الأحكام الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان كافية وأن تُدعم بتدابير تشريعية وإدارية لمنع انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- ٢- ولا زالت بربادوس تواجه التحديات الناجمة عن الانكماش في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، ما تزال الحكومة ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما من حيث صلتها بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً داخل المجتمع.

ثانياً - المنهجية والعملية التشاركية

- ٣- أعدت لجنة التنسيق الوطنية لحقوق الإنسان التقرير الوطني لرببادوس من أجل الاستعراض الدوري الشامل ووفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وأُجريت مشاورات على امتداد فترة قدرها عشرة أشهر. وعُقدت معظم الاجتماعات برئاسة وزارة الخارجية والتجارة الخارجية، بصفتها المنسق. وتم اختيار أعضاء اللجنة من مجموعة من الوزارات الحكومية، بما في ذلك ما يلي:

- مكتب رئيس الوزراء؛
- مكتب أمين المظالم؛
- وزارة الرعاية الاجتماعية وتمكين الناخبين والتنمية المجتمعية، بما في ذلك مكتب الشؤون الجنسانية، ومجلس رعاية الطفل، والوحدة الوطنية للمعاقين؛
- وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛
- وزارة الداخلية؛
- وزارة العمل والضمان الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية؛
- وزارة الثقافة والرياضة والشباب؛
- وزارة الخدمة المدنية؛
- مكتب المدعي العام؛
- وزارة الشؤون الاقتصادية (الدائرة الإحصائية لرببادوس).

- ٤- وعُقدت أيضاً مشاورات مع عدد من الجهات صاحبة المصلحة ومنظمات المجتمع المدني. ويأخذ التقرير النهائي في الحسبان نتائج هذه المشاورات التي أُجريت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وقام بتيسيرها الموظف الوطني لشؤون حقوق الإنسان التابع لمكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة.

ثالثاً- التطورات التي حدثت منذ الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٣

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (التوصيتان ٣٢ و ٣٥)

٥- تجدر الإشارة إلى أنه من أصل ١١٥ توصية ناشئة عن الاستعراض الدوري الشامل، كانت توجد أربع (٤) توصيات تتعلق بالمسألة الصريحة المتمثلة في إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. ويشير التقرير النهائي لاستعراض عام ٢٠١٣، في الفقرة ٨٧ منه، إلى أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية قد "حثت بربادوس على ضمان تشكيل لجنة استشارية لحقوق الإنسان تُشرف على إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان". ومن المستغرب أن توصية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لم تُدرج في القائمة النهائية للتوصيات.

٦- وقد قدمت بربادوس التزامات معينة بشأن تحويل مكتب أمين المظالم إلى مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. غير أنه بعد إجراء استعراض للموارد المالية والقانونية والبشرية الكبيرة وغيرها من الموارد التي ستكون مطلوبة لدعم تحويل ذلك المكتب إلى منظمة وطنية لحقوق الإنسان، اختارت حكومة بربادوس اتباع توصية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بإنشاء لجنة استشارية لحقوق الإنسان للقيام، في جملة أمور، بالإشراف على إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

٧- وتبعاً لذلك، أقر مجلس الوزراء إنشاء لجنة التنسيق الوطنية لحقوق الإنسان في بربادوس من أجل أداء دور اللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان، وأنشئت لجنة التنسيق في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وبدأت اجتماعاتها في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتتوخى اختصاصاتها إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في إطار خطة عمل مرحلية تتناسب مع قدرات بربادوس.

٨- وهذه هي الخطوة الأولى في عملية منمّطة ستؤدي إلى إتاحة البيانات الحاسمة الأهمية الضرورية لتحديد كيفية القيام على أفضل نحو بتنظيم الكيان النهائي الذي سيتطور بالاستناد إلى التحليل والبيانات المستخلصة. ومن المتوقع أن تتناول اللجنة عملية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان على أساس التخطيط المسبق المرغوب فيه والتعرّف في وقت مبكر على الموارد الداعمة التي ستلزم (الموارد المالية والقانونية والبشرية وغيرها من الموارد). ومن المتوقع أن تقترح اللجنة خطة مرحلية لتوفير الموارد اللازمة، على مدى فترة زمنية محددة. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في بربادوس، المزوّدة بالأموال والموارد على النحو المناسب.

الاعتبارات الجنسانية (التوصيات ٧٢، و٧٣، و٧٥، و٧٦، و٧٧، و٧٨، و٧٩)

٩- من المتوقع أن يوفر مشروع السياسة الجنسانية، الذي يجري استعراضه حالياً، إطاراً يمكن للحكومة بناء عليه أن تنظر في صياغة تشريعات تشمل حقاً محددًا يتعلق بعدم التمييز على أساس نوع الجنس.

١٠ - وقد وضعت وزارة الرعاية الاجتماعية وتمكين الناجين والتنمية المجتمعية، هي ومكتبها للشؤون الجنسانية، سياسة وطنية بشأن نوع الجنس. وتتضمن هذه السياسة تحليلاً لقدرة مكتب الشؤون الجنسانية على ضمان تزويد الإدارة بالموارد الكافية لتيسير صياغة وتنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بنوع الجنس بما يساير التطور العالمي والسياسات الحالية للحكومة الرامية إلى تحقيق المساواة والإنصاف للمرأة والرجل.

١١ - وتشدد هذه السياسة أيضاً على استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني عن طريق تحديد وتعيين جهات وصل للشؤون الجنسانية (شؤون نوع الجنس) وإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات وفريق لإدارة الشؤون الجنسانية. وتسعى الوثيقة إلى معالجة المسائل المتصلة بالعنف المنزلي، والقوالب النمطية، وراثسة الأسرة المعيشية، والدين، والمصطلحات الصحيحة سياسياً/المحايدة جنسانياً.

١٢ - ويجري حالياً مراجعة هذه السياسة لإحالتها إلى مجلس وزراء بربادوس. وتتضمن الوثيقة توصيات محددة ترمي، في جملة أمور، إلى تعديل المادة ٢٣ من دستور بربادوس لكي تشمل نصاً مناهضاً للتمييز القائم على النوع/نوع الجنس وهو ما يشمل، تبعاً لذلك، الحالة الزوجية والحمل؛ وإلى جمع البيانات وتصنيف السجلات لتحديد مدى تأثير مكتب أمين المظالم فيما يتصل بالشكاوى المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين؛ وتعزيز التدابير الهادفة إلى تغيير المواقف القائمة على قوالب نمطية والمتعلقة بأدوار ومسؤوليات المرأة والرجل، بوسائل منها التوعية المستمرة المصممة بالتعاون مع وسائل الإعلام والمنظمات النسائية غير الحكومية والحملات التثقيفية الموجهة إلى كل من المرأة والرجل.

١٣ - وواصل مكتب الشؤون الجنسانية المشاركة في أنشطة التوعية والتدريب. فعلى سبيل المثال، تعاون المكتب مع المدرسة الإقليمية لتدريب الشرطة بغية توعية كبير موظفي التدريب بشأن عناصر وأهمية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وقد جرى تزويد رئيس القضاة هو والقضاة بروتوكول للتعامل مع العنف المنزلي. كما نظم نادي سيدات الأعمال والنساء المهنيات في بربادوس، بالتنسيق مع المكتب، حلقات دراسية عن العنف المنزلي والاتجار بالأشخاص، فضلاً عن دورتين تدريبيتين لأصحاب المصلحة من الشرطة والمجتمع المحلي العاملين مع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي وحاملي صفات الجنسين. وتوجد مبادرة أخرى تدعمها الحكومة تتمثل في إنتاج مسرحية وفيلم بعنوان "مكان سيمون" وهي تقدم منظوراً بشأن مسألة العلاقات المثلية والعلاقات بين المتحولين جنسياً.

١٤ - وقام مكتب الشؤون الجنسانية، إدراكاً منه لدوره في القضاء على القوالب النمطية المتبعة في عرض نوع الجنس، بتنظيم حلقات عمل من أجل الطلاب الشباب الذكور في إطار برنامجهم المتعلق بالذكورة. والهدف من حلقات العمل هو توعية المشاركين بمفهوم الذكورة وإذكاء وعيهم بكيفية تأثير هذه الفكرة على سلوك الذكور.

١٥ - وتجدر الإشارة إلى أن وزارة النقل والأشغال قد نظمت سلسلة من حلقات العمل في إطار مبادرة المساواة بين الجنسين بغية تشجيع المزيد من الإناث على النظر في دخول المجالات التي تُعتبر تقليدياً مهناً يهيمن عليها الرجال. وكانت هذه المبادرة إحدى نتائج مشروع من مشاريع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وقد حددت هذه المبادرة الحاجة إلى توظيف مزيد من الإناث في المجالات التقنية للوزارة. وبناء على ذلك، نظمت الوزارة عدداً من حلقات العمل

التي استهدفت الإناث وخاصة في المدارس الثانوية. وهدفت حلقات العمل هذه إلى توعية المشاركين بفوائد اختيار مهنة تقنية في الوزارة أو في المجتمع الأوسع نطاقاً، وُصممت من أجل الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ١٤ عاماً والإناث من الفئة العمرية ١٦-١٨ عاماً.

العنف المنزلي (التوصيات ٧٤، و٧٧، و٧٨، و٧٩)

١٦- أنشأت قوة شرطة بريادوس الملكية وحدة للتدخل في المنازعات الأسرية في عام ٢٠١٣. وكُلفت الوحدة بتناول مسائل العنف المنزلي حصراً. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، افتُتح مرفق مخصص، يقع في مركز شرطة بلاك روك المجدد، لكي تعمل فيه وحدة التدخل في المنازعات الأسرية. وقد وُضعت أحكام، ضمن هذا المرفق، من أجل تخصيص غرف خاصة تتاح لضحايا العنف المنزلي، بغية تحسين السرية أثناء عملية إجراء المقابلات.

١٧- وتجدر الإشارة إلى أن وحدة التدخل في المنازعات الأسرية تسعى أيضاً إلى تسجيل بيانات أكثر تفصيلاً بشأن المسائل الأسرية. وقد أُبلغت وحدة التدخل في المنازعات الأسرية بحالات عنف منزلي بلغ عددها ٢٢٠ حالة في الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، و٤٢٣ حالة في عام ٢٠١٤. وفي كلا العامين، كان الأفراد الأطراف في علاقات تُصنّف فيها الضحية والجاني على أنّهما "منفصلان" يشكلون أكبر نسبة من الحالات المبلّغ عنها (٤٠ في المائة في عام ٢٠١٣؛ و٤٥ في المائة في عام ٢٠١٤). وفي الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كانت نسبة ٨٣ في المائة من جميع الحالات المبلّغ عنها تنطوي على معتدٍ ذكر. وينطبق نفس الشيء على ٩٤ في المائة من الحالات المبلّغ عنها في عام ٢٠١٤. وفيما يتعلق بالفترة ٢٠١٣ (حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر) والفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، شكلت "الاعتداءات" أغلبية حالات إساءة المعاملة المنزلية.

١٨- وفي عام ٢٠١٦، استعيض عن قانون العنف المنزلي (أوامر الحماية) لعام ١٩٩٢ بقانون العنف المنزلي المعدّل (أوامر الحماية) لعام ٢٠١٦. ويعرّف القانون العنف المنزلي بأنه "الإيذاء المتعمد أو التهديد بإلحاق ضرر من جانب شخص طرف في علاقة منزلية بشخص آخر طرف في هذه العلاقة، وهو ما يشمل إساءة معاملة الأطفال، والإساءة العاطفية، والاستغلال المالي، والإيذاء البدني، والاعتداء الجنسي".

١٩- وقد أدخل قانون العنف المنزلي لعام ٢٠١٦ تغييرات إيجابية هامة على الحماية المقدمة إلى ضحايا العنف المنزلي، الأمر الذي زاد بدرجة مهمة من الحماية المتاحة من العنف المنزلي. فعلى سبيل المثال، وُضع في التشريع الجديد نص يقضي بأن يُصدر أفراد قوة شرطة بريادوس الملكية أوامر حماية طارئة في الحالات التي لا يكون فيها الوصول إلى المحكمة متاحاً فوراً للضحية. ويوجد بروتوكول إلزامي يتطلب من ضباط الشرطة إخطار وحدة التدخل في المنازعات الأسرية في الحالات التي تنطوي على عنف منزلي. وبينما يوجد تدريب متخصص للموظفين المستندين إلى الوحدة، فإنه جرى تدريب جميع أفراد الشرطة على التصدي للعنف المنزلي.

٢٠- وتناول أيضاً قانون العنف المنزلي المعدّل (أوامر الحماية) لعام ٢٠١٦ عدداً من الثغرات التشريعية القائمة. وتتصل هذه المسائل بتعريف العنف المنزلي، الذي يُعرّف الآن تعريفاً أوسع، ومسألة علاقات الزيارة (العلاقات القائمة على الزيارة) التي لم يشملها القانون السابق، وتوسيع

نطاق سلطة الشرطة في حالات العنف المنزلي. إذ يمكن لضباط الشرطة الآن أن يصدرُوا أوامر حماية طارئة، كان إصدارها في السابق يتطلب خدمات أحد القضاة؛ وأن يدخلوا الأماكن بناء على دعوة أو بشكل مستقل، متى وُجد اعتقاد معقول بأن أحد الأشخاص يعاني أو يواجه خطراً مباشراً على يد شخص آخر؛ وأن يُخرجوا أحد الأطراف من الأسرة المعيشية التي يحدث فيها العنف المنزلي.

٢١- ويعتبر التعليم العام أيضاً أمراً هاماً للتصدي للعنف بوجه عام والعنف المنزلي بوجه خاص. ومنذ عام ٢٠١٣، يستضيف مكتب الشؤون الجنسانية سنوياً أنشطة تدوم ١٦ يوماً موجّهة ضد العنف المنزلي. ويسعى هذا الحدث العام إلى زيادة الوعي ضد العنف المنزلي وإلى الحد من حدوثه. وبالإضافة إلى ذلك، توجد لجنة وطنية معنية بالشؤون الجنسانية، تضم ممثلين عن الحكومة إلى جانب ممثلين لمنظمات المجتمع المدني، تقوم على نحو مستمر بالتنسيق وبالتوعية العامة للجمهور بشأن العنف المنزلي.

الشرطة

٢٢- تدرك قوة شرطة بربادوس الملكية التوصيات الرامية إلى تحسين الطابع المهني لقوة الشرطة وتواصل تناول الادعاءات المتعلقة بمضايقات الشرطة والتعذيب. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل قوة الشرطة هذه جهودها الرامية إلى تعزيز أمن المواطنين وتوسيع نطاق تركيزها لكي يشمل إلى جانب مكافحة الجريمة السعي إلى تحقيق الأهداف المحددة عن طريق التشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٢٣- وفيما يتعلق بالأخذ بالطابع المهني، أُدخل اختبار الكذب لتطبيقه على كافة أفراد الشرطة عند مستوى الدخول. ويشكل اختبار الكذب أيضاً أحد الاشتراطات الأساسية عند الوفاء باحتياجات التوظيف في المجالات الحساسة للغاية لقوة الشرطة. ويتلقى أفراد قوة شرطة بربادوس الملكية تدريباً على خدمة العملاء، والعلاقات العامة، وحقوق الإنسان، ومشاركة المجتمع المحلي، وحل المنازعات، وسلامة أفراد الشرطة. كما بدأت القوة بشكل تدريجي في تصوير مقابلات الشرطة بالفيديو.

٢٤- وقد خصصت الحكومة موارد لضمان استمرار استخدام اختبار الكذب داخل قوة الشرطة مع إنشاء مرفق مخصص لإيواء وحدة التحقق من الحقيقة، وهي المستعملة الرئيسية لاختبار الكذب داخل قوة الشرطة. ويوجد مقر هذه الوحدة في مركز شرطة بلاك روك المجدد.

المساءلة

٢٥- تواصل قوة شرطة بربادوس الملكية التحقيق بصورة مهنية في جميع الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك الموجهة ضد أفراد الشرطة. ويضطلع مكتب المسؤولية المهنية بهذه التحقيقات التي تخضع للمراجعة من جانب هيئة الشكاوى المتعلقة بالشرطة. وتقوم هيئة الشكاوى هذه بالتحقيق في التقارير المقدمة من المواطنين ضد أفراد الشرطة ثم تحيل نتائج التحقيق إلى النيابة العامة. ويكون مدير النيابة العامة مطالباً بمراجعة السجلات وتحديد ما إذا كان ينبغي رفع دعوى جنائية.

٢٦- وفي جميع الحالات التي اكتُشف فيها وجود أدلة على ارتكاب فرد من أفراد الشرطة أفعالاً غير مشروعة أثناء التحقيق، أُخذ الإجراء المناسب، بما في ذلك الإجراءات التأديبية و/أو توجيه اتهامات جنائية.

٢٧- وتشمل عناصر المساءلة المعمول بها في قوة شرطة بربادوس الملكية استخدام القانون التأديبي للشرطة، على النحو الوارد في قوانين بربادوس، واستخدام آلية تأديبية تشمل مكتب المسؤولية المهنية، وهيئة الشكاوى المتعلقة بالشرطة، ومكتب أمين المظالم.

التدريب

٢٨- تواصل قوة شرطة بربادوس الملكية توفير التدريب لأفرادها بشأن المسائل المتصلة بحقوق الإنسان. وقد اضطلع بهذا التدريب بصورة روتينية مجموعة من المهنيين من بينهم ضباط شرطة من ولايات قضائية دولية، وأعضاء بالسلطة القضائية، وممثلو منظمات دولية لحقوق الإنسان. واستمرت عملية بناء القدرة على الاستخدام الواسع النطاق للتسجيل الإلكتروني للمقابلات فجرى أثناء السنة المالية ٢٠١٦ تشييد أجنحة إضافية للمقابلات.

٢٩- وقد استجابت قوة شرطة بربادوس الملكية للتحدي المتمثل في بناء القدرات عن طريق إخضاع أفرادها للتدريب على تحليل البيانات، وهو تدريب اضطلعت به الإدارة الإحصائية لربادوس. وبالإضافة إلى ذلك، يجري القيام باستعراض منهجي لآليات جمع البيانات داخل قوة شرطة بربادوس الملكية لكي يمكن لها أن تُسهم بفعالية في تحقيق الأهداف التنفيذية للجهات الخارجية مثل الإدارة الإحصائية الوطنية لربادوس، والمرصد الإقليمي المقترح للجريمة، ووحدة البحوث والتخطيط في مجال القضاء الجنائي.

٣٠- وتواصل قوة شرطة بربادوس الملكية الاستثمار في تدريب أفرادها لأن ذلك يعتبر استراتيجية حاسمة الأهمية في مكافحة العنف المنزلي. ويوجّه التدريب إلى عدة مجالات واسعة تشمل الوقاية، والتحقيق، ودعم الضحايا، والحد من الفرص التي تتيح للشرطة أن تعمل كمرتكب للعنف المنزلي. وقد جرى الحصول على التدريب لأفراد الشرطة من مجموعة من المصادر تشمل المركز الإقليمي لتدريب الشرطة.

عقوبة الإعدام (التوصيات ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، و٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، و٧٠)

٣١- قامت حكومة بربادوس، عن طريق مكتب المدعي العام ومكتب مدير النيابة العامة، بالنظر في عقوبة الإعدام، ويوجد في الوقت الراهن مشروع قانون معروض على البرلمان لمناقشة إلغاء الجانب الإلزامي لهذه العقوبة. وفي حالة موافقة البرلمان، سيشهد جميع السجناء المحكوم عليهم بالإعدام تخفيف الأحكام الصادرة في حقهم إلى السجن. وبهذه الطريقة، تكون الحكومة قد استجابت لأمر محكمة البلدان الأمريكية بإلغاء أحكام الإعدام الإلزامية المتعلقة بالقتل والخيانة، والتصديق على البروتوكولين الاختياريين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣٢- وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧، حكمت محكمة الاستئناف في قضية 'جيباري نيرفيس' ضد الملكة وقضية 'دواين سيفيرين' ضد الملكة بأن عقوبة الإعدام الإلزامية ليست دستورية.

وذكرت المحكمة كذلك أن المحكمة تفسر القانون، ولكن متروك للبرلمان أن يُدخل أي تغيير على المادة ٢ من قانون الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص الذي ينص على عقوبة الإعدام الإلزامية في حالة جريمة القتل.

٣٣- وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد حالياً مشروع قانون (معدّل) للجرائم المرتكبة ضد الأشخاص لعام ٢٠١٤، يسعى إلى القضاء على الطابع الإلزامي لعقوبة الإعدام. وينتظر مشروع القانون الموافقة البرلمانية النهائية في قراءته الثانية.

العمل

٣٤- تقوم بربادوس حالياً، عن طريق وزارة العمل والضمان الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية، بإعداد مشروع قانون يتناول التعليقات التي أبدتها لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية في تقرير وكالات الأمم المتحدة بشأن الاستعراض الدوري الشامل الثاني لربادوس. فعلى سبيل المثال، فإن مشروع قانون العمل (منع التمييز في مجال العمل)، يشير على وجه التحديد إلى الحق في العمل وفي التمتع بشروط عمل عادلة ومواتية. ويهدف مشروع القانون إلى حماية الأشخاص من التمييز المتصل بالعمل والقائم على العرق، أو الأصل، أو الرأي السياسي، أو اللون، أو العقيدة، أو الجنس، أو المركز الاجتماعي، أو الحالة الزوجية أو الحالة من حيث الشراكة المنزلية، أو الحمل، أو الأمومة، أو المسؤولية الأسرية، أو الحالة الطبية، أو الإعاقة، أو العمر. وتتناول الأبواب الرئيسية من مشروع القانون العناوين التالية: التمييز، والاستثناءات، والإنفاذ، ومتفرقات. وينظر حالياً كبير المستشارين البرلمانيين في أحدث مسودة لمشروع قانون العمل (منع التمييز في مجال العمل).

٣٥- وتمشياً مع التزام الحكومة بضمان إيجاد أماكن عمل آمنة ومنتجة، قامت وزارة العمل بسن قانون (منع) التحرش الجنسي في مكان العمل لعام ٢٠١٧. ويتطلب التشريع، في جملة أمور، من كل رب عمل أن يكفل وجود بيان سياسة عامة مكتوب وواضح ضد التحرش الجنسي في مكان العمل. ويقضي القانون أيضاً بتقديم بيان بهذه السياسة المكتوبة إلى كل موظف عند بدء العمل؛ وبأنه يجب على كل صاحب عمل أن يكفل، في غضون ستة أشهر من بدء العمل بهذا القانون، إعداد بيان السياسة المكتوبة ضد التحرش الجنسي وتقديمه إلى كل موظف من الموظفين.

٣٦- وللتشريع عدة أهداف. فهو يسعى إلى توفير الحماية للموظفين، في القطاع العام والقطاع الخاص على السواء، من التحرش الجنسي في أماكن عملهم، وإلى إيجاد إطار للإبلاغ عن حالات التحرش الجنسي من جانب الموظفين وطريقة لتسوية مثل هذه الحالات، وإلى وضع إجراءات لجلسة الاستماع وتحديد المسائل المتصلة بالتحرش الجنسي، ووضع ترتيبات بشأن المسائل ذات الصلة.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التوصيات ١١، ١٢، ١٣، ١٤، و١٥، ١٦، و١٧)

- ٣٧- صدقت بربادوس على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، تمشياً مع التزاماتها بتعزيز وحماية حقوق المواطنين ومع توصية الدول الأعضاء.
- ٣٨- وأجرت الدائرة الإحصائية لربادوس تعداداً للسكان والمساكن، وجمعت معلومات تتعلق بنوع الإعاقة وأصلها، والوسائل المساعدة التي يستخدمها الأشخاص المعاقون، وعدد الأشخاص الذين قام ممارس طبي بتشخيص حالتهم.
- ٣٩- وكشف هذا الاستقصاء عن الحاجة إلى إجراء مزيد من التقييم المتعمق. وهذا يشمل إجراء عدّ كامل للأشخاص المعاقين وتحديد الخصائص المختلفة لكل شخص معاق من أجل التحقّق من أنجع مستويات التدخل، والرعاية الطبية المناسبة، وتوفير الرعاية بشكل كافٍ للمعاقين. ويمكن القيام بذلك على أفضل وجه عن طريق التشاور وعملية التسجيل مع الجهات المحلية الوكيّلة عن المنظمات غير الحكومية ومع الوحدة الوطنية للإعاقة.
- ٤٠- وقد أعدت مصلحة إدارة الطوارئ، كجزء من برنامجها الوطني الشامل لإدارة الكوارث، منشورات ترمي إلى زيادة الوعي العام بالتأهب للكوارث وتستهدف تحديداً الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم المسنون.

الأطفال ذوو الإعاقة

- ٤١- يحال جميع الأطفال ذوي الإعاقة إلى مركز 'ألبرت سيسيل غراهام' للتنمية، وهو مركز تشخيصي وعلاجي. ويحصلون هناك على العلاج المناسب مجاناً.
- ٤٢- وتقوم الوحدة الوطنية للإعاقة، التابعة لوزارة الرعاية الاجتماعية وتمكين الناخبين والتنمية المجتمعية، بتيسير وصون وتعزيز النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم، من أجل ضمان تحقيق تكافؤ الفرص لهم في الاندماج والمشاركة في جميع جوانب الحياة المجتمعية. كما تستضيف الوحدة الوطنية للإعاقة "معسكر الوصول" - وهو مخيم صيفي سنوي يضم الأطفال من غير ذوي الإعاقة وكذلك الأطفال الذين لديهم إعاقات، في بيئة يشجّعون فيها جميعاً على اللعب والتعلم معاً.
- ٤٣- وبينما يوجد برنامج يومي لنقل الأطفال إلى المدارس، لا تزال توجد تحديات فيما يتعلق بإمكانية الحصول على التعليم. وقد حدد مجلس بربادوس للمعاقين، بالتعاون مع وزارة التعليم، عشر مدارس لتعديل إمكانية دخول المعاقين إليها. وقد أُعيد تأهيل إحداها حتى الآن عن طريق تمويل خاص - هي مدرسة سانت اليزابيث الابتدائية التي جرى تجهيزها بمطالع للأطفال المعانين من صعوبات في الحركة. ويتواصل بذل الجهود لضمان توفير التمويل لإعادة تجهيز المدارس الأخرى.
- ٤٤- وفي عام ٢٠١٥، افتُتحت مؤسسة تعلّم جديدة تعكس أرقى ما وصل إليه فن العمارة من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك عن طريق شراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد صُممت مدرسة 'ديريك سميث' والمركز المهني بغية دعم النمو الاجتماعي والعاطفي والأكاديمي والبدني للمراهقين والبالغين الذين لديهم تأخر في النمو. ويستند المنهج الدراسي إلى مناهج

المدارس الابتدائية والثانوية التابعة لوزارة التعليم، بعد تعديلها من أجل دعم احتياجات الطلاب على نحو وافٍ.

٤٥- واستثمرت الحكومة أيضاً في برنامج تكنولوجي يخدم الأطفال المكفوفين والمعاقين البصر ويهدف إلى تحقيق نتائج تعليمية أفضل. وفي إطار هذا البرنامج، يقوم ممثلو الوحدة الوطنية للإعاقة بزيارة أولية إلى المدرسة، وبتقييم احتياجات التعلّم لدى التلاميذ، وتقديم اقتراحات بشأن الأدوات التكنولوجية المطلوبة لتحقيق أقصى قدر من النجاح في نشاطهم الأكاديمي. وبعد ذلك، تُجرى زيارات أسبوعية إلى المدرسة لأغراض الرصد والتقييم وإدخال التعديلات. ويجري مراقبة هؤلاء الأطفال باستمرار، ويستمر التدخل طوال حياتهم المدرسية الثانوية.

٤٦- وتقدم الوحدة أيضاً خدماتها إلى عدد من الأطفال من مدارس شتى عن طريق نظام 'أطلب وسيلة انتقال' الذي يطبقه مجلس النقل ويخدم نحو ستين (٦٠) طفلاً يومياً. وتشمل الأنشطة التي يقوم بها الأطفال الذهاب إلى العلاج الطبيعي وإلى غسيل الكلى، والذهاب إلى المدارس المختلفة والرجوع منها. وتقدم الوحدة أيضاً خدمات النقل إلى الأنشطة التأهيلية المختلفة (مثل السباحة) في جميع أنحاء الجزيرة للأطفال ذوي الإعاقة الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة (٥) أعوام وثمانية عشر (١٨) عاماً.

تعزيز حقوق الطفل

٤٧- منذ الدورة الأخيرة للاستعراض الدوري الشامل، نفذت الحكومة تدابير شتى لتعزيز حقوق الأطفال ولحمايتهم من حالات إساءة المعاملة. وجرى أيضاً الحفاظ على الالتزام بتوفير المعلومات والأنشطة من أجل توعية الجمهور بمسألة إساءة معاملة الأطفال.

٤٨- وكان تعديل عام ٢٠١٦ لقانون العنف المنزلي (أوامر الحماية)، الفصل ١٣٠ "ألف" (Act Cap 130A)، خطوة هامة إلى الأمام فيما يتصل بالعنف المنزلي. ويمكن التعديل عدداً أكبر من الأشخاص من التقدم بطلبات لاستصدار هذه الأوامر (مثلاً استصدار أوامر في حالة العلاقات القائمة على الزيارة)، وهو يحدد أنواعاً جديدة من إساءة المعاملة ويمنح الشرطة سلطات إضافية. ويتضمن التعديل أيضاً بروتوكولاً بالإبلاغ الإلزامي ويسلّم بأن إتيان العنف المنزلي هو شكل من أشكال إساءة معاملة الطفل.

٤٩- وتمثل إحدى المبادرات الاجتماعية الرئيسية في برنامج الشراكة من أجل السلام الذي تديره وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية المجتمعية وتمكين الناخبين. وهذه مبادرة تدخّل تستهدف الرجال الذين ارتكبوا عنفاً منزلياً. ويحال المشاركون إلى البرنامج عن طريق محاكم الصلح. وتتكون الشراكة من أجل السلام من ستة عشر (١٦) أسبوعاً من التدخل النفسي-التربوي الذي يساعد الرجال على إيجاد حلول سلمية للتعامل مع النزاع المنزلي.

٥٠- وفيما يتعلق بإساءة معاملة الأطفال، قُدم مشروع بروتوكول بشأن الإبلاغ الإلزامي إلى مجلس رعاية الطفل. وقد شجعت الجهات صاحبة المصلحة على اعتماد البروتوكول إلى أن يتم سنّه قانوناً. وقد درّب المجلس أكثر من ٢٠٠ ممارس صحي من القطاعين العام والخاص، من بينهم ممرضات، على استخدام البروتوكول، كما قام بتوعية مديري مدارس ومستشارين توجيهيين وموظفي دعم. ويقوم مجلس رعاية الطفل أيضاً بعمليات تدريب مستمر مع العاملين في الرياضة

والكنائس. ونظّم المجلس بالفعل حلقات عمل لأفراد الشرطة وموظفي المراقبة وموظفي الرعاية الاجتماعية وممثلي وسائط الإعلام.

التعليم/التثقيف بشأن حقوق الإنسان

٥١- فيما يتعلق بالتوصية الداعية إلى إعداد برامج للتعليم/للتثقيف بشأن حقوق الإنسان، ظلت وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار تتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ويتسم تدريس برنامج التعليم الصحي والحياة الأسرية في المدارس الابتدائية والثانوية بأنه إلزامي منذ عام ٢٠٠٠. بيد أنه قد أُجريت عدة تنقيحات للمنهج الدراسي لهذا البرنامج لجعله أكثر تحاوياً مع التغييرات التي شهدتها المجتمع. وعلى هذا النحو، فإن المنهج الدراسي الثانوي لبرنامج التعليم الصحي والحياة الأسرية يتناول الآن مسألة الهوية الجنسية والتوجه الجنسي. وجرى أيضاً تكثيف خضوع المعلمين للتدريب المتصل بالتنفيذ الفعلي لبرنامج التعليم الصحي والحياة الأسرية. ونُظمت عدة حلقات عمل من أجل المعلمين والمستشارين التوجيهيين في المدارس الثانوية.

العقوبة البدنية

٥٢- منذ عام ٢٠١٢، تتلقّى مجموعات المجتمع المدني تدريباً يتصل بدعم السلوك الإيجابي وذلك عن طريق 'برنامج إدارة السلوك الإيجابي في المدارس' الذي تديره وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والمدعوم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وقد بدأ هذا التدريب مع مجموعات من الكنائس الإنجيلية والأنجليكانية والميثودية حتى عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى مجموعات المجتمع المدني، جرى تقديم هذا التدريب إلى السائقين وحراس المدارس وبعض أفراد الشرطة من شعبة المرور. وكان أحد مجالات التركيز الرئيسية لهذا التدريب هو تقديم بدائل لاستخدام العقوبة البدنية.

٥٣- وبالإضافة إلى محاولات تغيير المواقف لدى البالغين بشأن العقوبة البدنية، يجري أيضاً تقديم التدريب إلى طلاب المدارس الثانوية. فقد قامت وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، بتنفيذ هذا التدريب كل صيف منذ عام ٢٠١٢. وخلال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤، كان موضع تركيز هذا التدريب هو تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة لإعداد ونقل رسائل المناصرة المتصلة بمسألة العقوبة البدنية وحقوق الإنسان بوجه عام. ونتيجة لهذا التدريب، جرى إنتاج عدة مقاطع فيديو عالية الجودة.

٥٤- وفي حين أن العقوبة البدنية لا تزال عقاباً قانونياً، فإن الجهود ما زالت تُبذل للحد من استخدامها في المدارس. وبناء على ذلك، قُدم التدريب إلى المعلمين على استخدام بدائل لهذه العقوبة في المدارس الابتدائية والثانوية العامة والخاصة.

٥٥- وقد انتهت وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار من وضع مشروع سياسة السلوك، الذي هو حالياً في مرحلة المشاورات مع أصحاب المصلحة. وتوفر سياسة السلوك هذه مجموعة واسعة من المبادئ التوجيهية للمدارس، مع الهيكل اللازم لتطوير وتنفيذ الانضباط والإجراءات المدرسية، على النحو المبين في قانون التعليم وفي اللوائح التعليمية والسياسات الوطنية. وبمجرد الانتهاء من وضع وتنفيذ سياسة السلوك، يُتوقع أن تتيح هذه السياسة نهجاً

منهجياً للنهوض بالتعليم الجيد من أجل الجميع؛ وضمان التزام أصحاب المصلحة في جميع المدارس بنفس معايير السلوك؛ وإيجاد إجراءات محددة للتعامل مع السلوك تكون في متناول جميع أصحاب المصلحة؛ وضمان أن يُستخدم في جميع المدارس نهج إيجابي لإدارة السلوك.

التركيز على الشباب

٥٦- انطلاقاً من المؤتمر الوطني لقضاء الأحداث الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٥، سُلمَ بأن الإطار التشريعي القائم بشأن الأطفال المخالفين للقانون قد أصبح غير مواكب للعصر. وإزاء ذلك، يسعى مشروع قانون قضاء الأحداث إلى النص على إنشاء نظام جديد لقضاء الأحداث وإلغاء القوانين التالية: قانون الأحداث الجانحين (الفصل ١٣٨)؛ والقواعد المتعلقة بالأحداث الجانحين لعام ١٩٣٣؛ وقانون المدارس الإصلاحية والصناعية (الفصل ١٦٩). أما المشروع النهائي، الذي يتضمن تعليقات أصحاب المصلحة المعنيين، فهو موجود حالياً لدى مكتب كبير المستشارين البرلمانيين.

برلمان الشباب الوطني

٥٧- اعترافاً من وزارة الثقافة والرياضة والشباب بأهمية أن يشارك الشباب مشاركة كافية في العملية السياسية، فإنها أوصت بإنشاء برلمان وطني لشباب بربادوس. وقد اعتُبرت هذه المبادرة ممارسة من أفضل الممارسات ترمي إلى إتاحة فرص ومنصات للشباب لكي يتعلموا عن السياسة والديمقراطية والعمل الاجتماعي والنظام البرلماني.

٥٨- وتشمل الأهداف العريضة للبرلمان الوطني لشباب بربادوس كلاً من: زيادة المشاركة السياسية لدى الشباب، وربط هؤلاء الشباب بأعضاء البرلمان الحاليين لمساعدتهم على التطور وفهم الدور الذي يؤديه البرلمان داخل المجتمع وفي العالم من حولهم؛ والنهوض ببرلمان شبابي ناجح وفعال يمكن الاعتماد عليه لحفز النمو والتغيير لدى المشاركين فيه ومنظّميه والمجتمع الأوسع نطاقاً؛ وضمان سماع صوت الشباب في بربادوس ليس فقط في شوارع بربادوس ولكن أيضاً في برلمانها بشأن ما يؤيده الشباب البربادوسي وما يعترضون عليه.

٥٩- وقد جرى إطلاق البرلمان الوطني لشباب بربادوس في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في حفل رسمي أقيم في البرلمان، ترأسته رئيسة مجلس الشيوخ، معالي السيدة كيري آن إيفيل، ورئيس مجلس النواب، معالي السيد مايكل كارينغتون. وألقى الخطاب الافتتاحي وزير الثقافة والرياضة والشباب، معالي السيد ستيفن لاشلي. ويشير اشتراك هؤلاء الأشخاص في الحفل إلى الأهمية البالغة التي تعلقها حكومة بربادوس على إشراك الشباب في الشؤون المدنية والسياسية.

الإسكان

٦٠- قامت حكومة بربادوس، عن طريق وكالاتها المنفذة، وهي وزارة الإسكان والأراضي والمؤسسة الوطنية للإسكان ولجنة التنمية الريفية ولجنة التنمية الحضرية، بمواصلة ضمان حصول المواطنين على مساكن لائقة وأمنة وميسورة التكلفة، فضلاً عن ضمان أمن الحياة. وعلى الرغم من كون احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً تُلبى عن طريق الوكالات الاجتماعية المحلية مثل إدارة

الرعاية ووزارة الرعاية الاجتماعية ومجلس المساعدة الوطني، سعت الوزارة إلى تسهيل أداء مهام هذه الوكالات عن طريق توفير قطع أراضٍ من أجل تشييد المنازل ووحدات التأجير.

٦١- ولذلك، بدأت الحكومة في الاضطلاع بعدد من البرامج والمشاريع الهادفة إلى إتاحة امتلاك المساكن لأكثر عدد ممكن من البربادوسيين وإلى توفير السكن الملائم، واستمرت في القيام بذلك.

إعادة توطين الأسر المعيشية من البيئات غير الآمنة

٦٢- كُلفت وزارة الإسكان والأراضي بالمسؤولية عن نقل ٢٢ أسرة معيشية ذات أولوية من منطقة "هوايت هيل" في أبرشية "سانت أندرو" إلى منطقة "فارمرز" في أبرشية "سانت توماس". و"هوايت هيل" التابعة لأبرشية "سانت أندرو" هي منطقة تقع داخل مقاطعة اسكتلندا التي هي عرضة للانزلاق الأرضي، ما أثار على السلامة الهيكلية لمنازل هؤلاء السكان. وعند إعادة توطين هذه الأسر المعيشية، استُخدمت طريقتان هما إما بناء مساكن بديلة جديدة للمستفيدين، أو تقديم منحة انتقال إلى رب الأسرة المعيشية من أجل إعادة بناء المنزل الحالي في مكان مخصص داخل منطقة تطوير حكومية.

٦٣- وفي إطار المرحلة الثانية من برنامج تغيير الموقع هذا التي بدأت في عام ٢٠٠٧، جرى نقل تسع (٩) أسر معيشية. وتعكف الوزارة حالياً على نقل الأسر المعيشية الثلاث عشرة (١٣) الأخرى على مراحل، نظراً إلى قيود الميزانية في الوقت الحالي. وتدرك الحكومة هشاشة المنطقة، ونتيجة لذلك يجري تقييم التدابير المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لضمان سلامة المقيمين المتبقين.

توفير مساكن للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية

٦٤- في حين أن الوزارة ملتزمة بسياسة إلغاء وصم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، فإنها، بالتعاون مع ممثلين عن كل من وزارة الصحة واللجنة الوطنية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولجنة التنمية الحضرية ولجنة التنمية الريفية، تواصل مساعدة العملاء الذين يطلبون مسكناً عاجلاً للإقامة.

٦٥- وتوفر وزارة الإسكان والأراضي حالياً مساكن إيجارية خمسة عشر (١٥) شخصاً مصاباً بفيروس نقص المناعة البشرية. وبالإضافة إلى المساكن الإيجارية، يُضطلع أيضاً بإصلاحات لمنازل الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد استفاد نحو ٢٠ شخصاً من عمليات إصلاح منازلهم في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

التنمية الاقتصادية (التوصيات ١٠٥، و١٠٦، و١٠٧)

٦٦- سعت الحكومة إلى تعزيز المؤسسات التي تشجع ثقافة بربادوس والوكالات التي تعمل من أجل التنمية المجتمعية. وتُبدل الجهود حالياً لتعزيز ودعم الصناعات الثقافية بغية تشجيع تنمية المشاريع، وتنظيم المشاريع، والأعمال الحرة.

٦٧- وواصلت الحكومة أيضاً تعزيز ودعم المبادرات الإقليمية والدولية التي تنص على صون وتنمية التراث والتنوع الثقافي. وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، استضافت بربادوس الدورة الثالثة

عشرة للمهرجان الكاريبي للفنون الإبداعية، وهو أكبر تجمع لفنون وثقافة منطقة البحر الكاريبي، تحت شعار "تأكيد ثقافتنا، الاحتفال بأنفسنا"، الذي عرّض برنامجاً ثرياً لفنون الأداء (الموسيقى والمسرح والرقص والشعر)؛ والفنون البصرية والأزياء والأطعمة والأدب.

٦٨- وواصل مكتب رئيس الوزراء والمستشار المعني بالقضاء على الفقر وأهداف الألفية/التنمية المستدامة التعاون مع وزارة الرعاية الاجتماعية وتمكين الناخبين والتنمية المجتمعية من أجل التصدي للفقر المتوارث عبر الأجيال عن طريق التدخل على مستوى الأسرة المعيشية.

٦٩- وقد وُضعت عدة برامج لمكافحة الفقر المتوارث عبر الأجيال وذلك عن طريق تنمية الفرص الاقتصادية. وأحد هذه البرامج، وهو برنامج "رائدات الأعمال في بربادوس"، قد نجح في تشجيع المشغولات المصنوعة يدوياً عن طريق إيجاد أسواق وطنية وإقليمية للمنتجات المعنية. وأسفر ذلك عن إنشاء جمعية تعاونية، هي الجمعية التعاونية لرائدات الأعمال - المحدودة، وتضم أكثر من مائة عضوة، بسبب النمو الكبير في بيع منتجاتها.

٧٠- كما حقق برنامج 'الشباب في الزراعة' نجاحاً. وهذا البرنامج، المفتوح أمام الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٣٥ عاماً، يساعد المشاركين على اكتساب المهارات الزراعية والحياتية على مدى سنة واحدة على الأقل. وهذا يوفر المهارات الأساسية والعملية والنظرية في مجال تربية الحيوانات وإدارة المحاصيل، مع اشتغال البرنامج على عنصر يتعلق بالإرشاد.

رابعاً- التشريعات

٧١- أقر الحاكم العام في ٩ آذار/مارس ٢٠١٥ قانون الإثبات (المعدّل)، وسيبدأ العمل به في تاريخ يحدده الإعلان. وهذا القانون يعدّل قانون الإثبات، الفصل ١٢١، بإتاحة المجال أمام الأخذ بالتسجيلات الصوتية وتحديد هوية المشتبه فيهم بالفيديو، وقد بدأ العمل به في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٧٢- وأصدر أيضاً كبير المستشارين البرلمانيين لائحة الإثبات (تحديد هوية الأشخاص) لعام ٢٠١٥ ولائحة الإثبات (التسجيل الصوتي) لعام ٢٠١٥. وتحدد هاتان المجموعتان من القواعد الإجراءات التشغيلية الواجب اتباعها في تحديد هوية الأشخاص بواسطة الفيديو وفي التسجيل الصوتي للأشخاص المشتبه بهم على التوالي.

٧٣- وجرى تدريب الجزء الأكبر من قوة الشرطة على التقنيات المتصلة بالمقابلات الإلكترونية، وجرى اتخاذ ترتيبات في مراكز الشرطة المختلفة لرفع مستوى الأجهزة المستخدمة في تسجيل المقابلات.

عقوبة الإعدام

٧٤- في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وافق مجلس وزراء بربادوس على إلغاء الجانب الإلزامي لعقوبة الإعدام؛ وينبغي تبعاً لذلك قيام كبير المستشارين البرلمانيين بتعديل المادة ٢ من قانون الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص؛ كما ينبغي إلغاء المادة ٢٦ من الدستور.

٧٥- وتنص المادة ٢ من **قانون الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص** على عقوبة الإعدام كعقاب إلزامي على جريمة القتل. ويوجد تعديل تشريعي على هذا القانون، من شأنه إلغاء الفرض الإلزامي لعقوبة الإعدام، وهو تعديل خضع للقراءة الأولى في البرلمان بالقرب من نهاية عام ٢٠١٤، ومن المقرر الآن أن يخضع للقراءة الثانية.

٧٦- ويسعى مشروع قانون الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص (المعدّل) إلى إزالة الطابع الإلزامي لعقوبة الإعدام بإعطاء القاضي صلاحية الاختيار بين فرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة لارتكاب جريمة قتل. ويتيح مشروع القانون أيضاً إمكانية قيام المحكمة، حين تختار أن تفرض عقوبة السجن مدى الحياة فيما يتعلق بشخص مدان بالقتل، بالاختيار بين الأمرين. ويجوز للمحكمة أن تأمر بفرض عقوبة السجن مدى الحياة دون إمكانية إصدار أمر بالإفراج إذا اقتنعت المحكمة بأن الشخص المعني يشكل خطراً شديداً على الجمهور؛ أو أن تفرض عقوبة السجن مدى الحياة مع إمكانية إصدار أمر بالإفراج.

قانون السجن (المعدّل) لعام ٢٠١٥

٧٧- الهدف الرئيسي من تعديل **قانون السجن، الفصل ١٦٨**، هو تيسير تطبيق التعديل الذي أُدخل على **قانون الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص** والذي ينص على إمكانية منح أوامر بالإفراج في الحالات التي يكون قد صدرت فيها على الشخص عقوبة بالسجن مدى الحياة بسبب ارتكاب جريمة قتل. وقد تقرر أن يعدّل **قانون السجن** لكي ينص على إنشاء كيان يُعرف باسم "مجلس الإفراج عن السجناء" الذي سُمّح له السلطات القضائية المناسبة لإصدار أوامر الإفراج.

إلغاء العقوبة البدنية في السجن

٧٨- أُلغيت المادة ٤٠ من **قانون السجن** التي تتناول العقاب البدني. وقد نُظر إلى المادة ٤٠ على أنها تشكل خرقاً للمادة ١٥ من الدستور التي تحظر فرض عقوبة لا إنسانية أو مهينة. وقد أقر الحاكم العام هذا القانون في ٩ آذار/مارس ٢٠١٥.

٧٩- كما أُعدت تشريعات مقترحة فيما يتصل بمشروع (تعديل) قانون إصلاح نظام العقوبات. وينص **قانون إصلاح نظام العقوبات، في الفصل ١٣٩ منه**، على مبادئ توجيهية عامة لإصدار الأحكام. وسيكون من شأن التعديل، في جملة أمور، أن يسمح للمحكمة بالنظر في العوامل المخففة مثل سن الجاني وظروف الجريمة أو وقائعها ودرجة تورط الجاني في الجريمة.

٨٠- وعند سن هذا القانون، سيجري تغيير القانون الحالي من أجل التوقف عن فرض عقوبة الإعدام تلقائياً. ويجوز للقاضي المصدّر للحكم أن يطلب تقريراً سابقاً لإصدار الحكم قبل النطق بالحكم.

قانون هيئة الشكاوى المتعلقة بالشرطة

٨١- تقوم الحكومة حالياً بمراجعة مشروع تشريع يرمي إلى منح هيئة الشكاوى المتعلقة بالشرطة سلطة قانونية للتحقيق على نحو مستقل في الادعاءات المتعلقة بإساءة السلوك من جانب أفراد الشرطة.

٨٢- وقد صيغ مشروع قانون لإلغاء واستبدال قانون هيئة الشكاوى المتعلقة بالشرطة، الفصل ٧٦١ ألف، ويجري تعميمه لإبداء التعليقات عليه. وعندما يصدر قانون الشكاوى المتعلقة بالشرطة لعام ٢٠١٧، فإنه سيتم منح هيئة الشكاوى المتعلقة بالشرطة سلطة التحقيق على نحو مستقل في الشكاوى المقدمة ضد أفراد قوة شرطة بربادوس الملكية، وبدء تحقيق في الحوادث التي تشمل أفراداً من هذه القوة. وسيطلب أيضاً مشروع القانون من مفوض الشرطة أن يُحظر هيئة الشكاوى المتعلقة بالشرطة بأي حادث يشارك فيه أحد أفراد القوة في حالة تؤدي إلى وفاة شخص أو إصابته بضرر بدني خطير، كما أنه يتطلب من هيئة الشكاوى المتعلقة بالشرطة أن تُحظر مفوض الشرطة بذلك، ضمن مسائل أخرى ذات صلة.

٨٣- وترمي التعديلات التشريعية المقترحة إلى إنشاء وكالة أكثر استقلالية لمعالجة الشواغل التي يثيرها أفراد الجمهور. وتهدف هذه التغييرات إلى معالجة أوجه القصور في التشريع وتمكين الهيئة المذكورة من التحقيق في حالات إساءة السلوك الخطيرة من جانب الشرطة وفساد الشرطة والجرائم الجنائية التي يرتكبها أفراد الشرطة.

٨٤- وفي الوقت الذي تسعى فيه الحكومة إلى تحسين أداء هيئة الشكاوى المتعلقة بالشرطة عن طريق التعديل التشريعي، تجدر الإشارة إلى أن قوة شرطة بربادوس الملكية لا تزال معترفاً بها بوصفها وكالة معتمدة لإنفاذ القانون، حسبما أشارت إليه اللجنة المعترف بها دولياً لاعتماد وكالات إنفاذ القانون. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه يُستشَد في الإطار التشغيلي للقوة بضرورة التقيد بمجموعة واسعة من معايير ممارسة العمل الشرطي.

٨٥- ويستشَد في الاستعمال القانوني للقوة من جانب أفراد قوة شرطة بربادوس الملكية بدليل استعمال القوة وبسياسة محددة بشأن استعمال القوة. وفي جميع الحالات التي يستخدم فيها أفراد الشرطة القوة تحقيقاً لهدف قانوني، يصبح هذا الإجراء موضوع مراجعة إدارية وجنائية على السواء. وتتناول هذه المراجعات مسائل بالغة الأهمية مثل الامتثال للسياسات، والاحتياجات التدريبية، والامتثال للمتطلبات القانونية، والتقيّد بمتطلبات حقوق الإنسان.

قانون السلامة والصحة في مكان العمل

٨٦- ينص هذا القانون على ما يلي: (أ) ضمان صحة الأشخاص وسلامتهم ورعايتهم في مكان العمل؛ و(ب) حماية الأشخاص الآخرين من المخاطر التي تلحق بالصحة والسلامة فيما يتصل بأنشطة الأشخاص في مكان العمل؛ و(ج) مكافحة انبعاثات معينة في البيئة؛ و(د) تعزيز القانون فيما يتعلق بالصحة والسلامة والرعاية في مكان العمل؛ و(هـ) المسائل ذات الصلة.

٨٧- وقد أعلن هذا القانون في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وهو الوقت الذي أُعني فيه قانون المصانع، الفصل ٣٤٧.

قانون حقوق العمل لعام ٢٠١٢

٨٨- يمنح هذا القانون الموظفين حقوق عمل جديدة. ومن الحقوق المنصوص عليها فيه الحق في حد أدنى قانوني لإشعار إنهاء الخدمة فيما يخص أرباب العمل والعاملين على السواء. ويكفل القانون للموظفين، عند بدء العمل، الحق في الحصول على بيان خطي بشأن تفاصيل العمل؛ والحق، عند دفع المرتب أو الأجر، بالحصول على بيان خطي بشأن تفاصيل الدفع؛ والحق في استشارته قبل تسريحه المؤقت أو وضعه على قائمة العاملين لوقت قصير؛ وكذلك، في حالة فصله بسبب انتهاء الحاجة إليه، الحق في إعطائه الأولوية في إعادة التوظيف في ظروف معينة؛ والحق، عند انتهاء الوظيفة، في الحصول على شهادة تبين تفاصيل العمل بما في ذلك، عند إنهاء الوظيفة بالفصل (إذا كان الموظف يرغب في ذلك)، الحصول على بيان بأسباب الفصل؛ والحق في عدم الفصل بشكل غير عادل.

٨٩- وينشئ القانون محكمة تسمى "محكمة حقوق العمل" من أجل الفصل في المسائل المتعلقة بالحقوق الجديدة، ولكنه ينص على وجوب إحالة الشكاوى أولاً إلى كبير موظفي العمل من أجل إتاحة الفرصة للتوصل إلى تسوية يُتوصَّل إليها عن طريق التوفيق.

٩٠- وفي حالة عدم التوصل إلى تسوية، تتمتع المحكمة بصلاحيات واسعة، رهنماً بتقديم استئناف إلى المحاكم بشأن المسائل القانونية، تمكّنها من البت في الشكاوى. وتشمل هذه الصلاحيات، في الحالات المناسبة، سلطة منح تعويضات والأمر بإعادة الموظف المفصول بصورة غير عادلة إلى وظيفته السابقة أو إعادة تعيينه.

قانون (منع) التحرش الجنسي في مكان العمل لعام ٢٠١٧

٩١- الحكومة ملتزمة بتهيئة الأوضاع التي تدعم إيجاد أماكن عمل خالية من التحرش الجنسي. فقانون (منع) التحرش الجنسي في مكان العمل لعام ٢٠١٧ يُنشئ الإطار التشريعي دعماً لهذا الهدف. وعلى سبيل المثال، يشترط هذا القانون على أرباب العمل أن يضعوا ضمن محرّرات سياسة مكان العمل محرّرات ضد التحرش الجنسي تتضمن تعريفاً للتحرش الجنسي يتمشى مع التعريف الوارد في هذا القانون. وينبغي أن تتضمن هذه السياسات أيضاً بيانات واضحة تبين أن لكل موظف الحق في العمل في جو يخلو من التحرش الجنسي وأن يبذل رب العمل كل جهد معقول لضمان عدم تعرض أي موظف للتحرش الجنسي. ويجب إعلام الموظفين، عن طريق السياسة المكتوبة والمعلنة، بالكيفية سيتخذ بها رب العمل التدابير التأديبية حسبما يراه مناسباً في التعامل مع شكاوى التحرش الجنسي. ويتعين أيضاً أن تُحدد في هذه السياسة إجراءات الشكاوى وأن تحمي هوية صاحب الشكاوى أو الظروف المتصلة بالشكاوى إلا إذا كان الكشف عن ذلك ضرورياً لأغراض التحقيق في الشكاوى أو لأغراض اتخاذ إجراء تأديبي.

خامساً- القضايا الجديدة والناشئة

٩٢- حددت لجنة التنسيق الوطنية لحقوق الإنسان، بالتشاور مع ممثلي منظمات المجتمع المدني، المسائل المتصلة بإتاحة إمكانية وصول الوالدين إلى الأطفال وإجازة الأبوة باعتبارها مجالين يتطلبان اهتماماً أوثق. وقد سلّط الحوار حول هذه المسألة الضوء على قلق من جانب

بعض الآباء مفاده أنه بصورة عامة عندما يولد الطفل لوالدين غير متزوجين، فإن أم الطفل يُنظر إليها تلقائياً على أنها الوصي حتى في الحالات التي لا يكون فيها ذلك في مصلحة الطفل الفضلى. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن الأمهات قد أعقن الآباء أحياناً عن إقامة علاقة مع أطفالهم، وأن النظام القانوني بطيء في الاستجابة على نحو إيجابي بالنيابة عن هؤلاء الآباء وأطفالهم. كما شجعت اللجنة على النظر في المقترح المتعلق بإجازة الأبوة المدفوعة الأجر.

٩٣- وأثيرت أيضاً مسألة قلق بعض أعضاء الطائفتين الرستفارية والمسلمة فيما يتعلق بقدرتهم على تغطية رؤوسهم أثناء التقاط صور فوتوغرافية لهم من أجل الوثائق الرسمية مثل الرخص وجوازات السفر.

٩٤- وشجعت اللجنة أيضاً على شحذ الوعي بقضايا الصحة العقلية وعلى تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من الوصم المرتبط بأمراض الصحة العقلية.

سادساً- توقعات الدولة

٩٥- لا تزال حكومة بربادوس ملتزمة باحترام حقوق الإنسان، كما ترد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين المتصلين به وهما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكما أوضح التقرير الوطني الحالي، تجلّى هذا الالتزام في التدابير التشريعية وغيرها من التدابير المتخذة على مدى السنوات الأربع الماضية. وتهدف جميع هذه التدابير إلى كفالة توفير الدعم الكافي على الصعيد الوطني للممارسات والسياسات التي تكفل التعويض العادل، وتكافؤ الفرص، وأماكن العمل والمجتمعات الآمنة والصحية، والمستوى المرتفع إجمالاً لنوعية حياة الأشخاص الذين يعيشون في بربادوس.

٩٦- غير أن من المسلم به أنه توجد مسائل تتطلب من الموارد ما هو غير متاح للحكومة. ويعتبر العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في بربادوس بالغ الأهمية في دعم تعبئة الموارد دعماً للأهداف المحددة انطلاقاً من الالتزامات الدولية لبربادوس. ومن هذا المنطلق، على سبيل المثال، قُدمت طلبات من أجل الحصول على المساعدة التقنية بغية وضع ونشر مؤشرات إحصائية مناسبة للحصول على بيانات مفصلة لغرض تحليل الأنشطة التي تشارك فيها المرأة والرجل. وبالمثل، طُلب أيضاً تقديم المساعدة لتطوير قدرات الموظفين على ضمان توافر القدرة لدى بربادوس على تقديم تقارير أكثر دقة وأكثر التزاماً بالمواعيد إلى الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات وعمليات أخرى.

سابعاً- الخلاصة

٩٧- حكومة بربادوس عازمة على الوفاء بالتزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان داخل الوطن وفي الخارج. أما على الصعيد الوطني، فما زال يجري التأكيد على الآليات والعمليات الخلاقة التي من شأنها أن تساعد في تحقيق هذه الغايات حتى وإن كانت الأوضاع الاقتصادية تُضيق من المجال المتاح للحكومة للمناورة لصالح الأشخاص الأكثر استحقاقاً للمساعدة والدعم. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، لا تزال الهياكل الأساسية

الوطنية لحقوق الإنسان قوية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام الحماية الاجتماعية ذي الصلة، وإن كان مُجهداً، لم يتعرض للخطر.

٩٨ - وما زلنا، في بربادوس، نتمتع بنظامين للتعليم والرعاية الصحية المجانيين. وتتمتع جميع الأسر المعيشية تقريباً بإمكانية الحصول على المياه النظيفة المنقولة بالأنابيب، وإمكانية الاستفادة من نظام للنقل العام مدعوم بشدة، وخدمات مجانية في مجالي الصرف الصحي والتنمية المجتمعية تحظى بالمساعدة من نظام للرعاية الاجتماعية يفيد المسنين والأطفال والعاطلين عن العمل والمعوزين.

٩٩ - ويُضمّن لكل مواطن في بربادوس علاج طبي عالي الجودة داخل شبكة العيادات المتعددة أو في مستشفى الملكة إليزابيث عند دخوله كمرضى عامين. ويزوّد كل طفل في سن المدرسة في بربادوس أيضاً بمكان، على نفقة الحكومة، في مدرسة من مدارس المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية، وبالنسبة إلى الذين يدرسون في مؤسسات ما بعد المرحلة الثانوية، يكون التعليم والتدريب مجانيين في مكان تقديم الخدمة. وهذه النفقات تشير إلى اعتراف الحكومة بمسؤوليتها عن حماية وتعزيز الحقوق للصيقة بجميع البربادوسيين.